علاقة التوارق بالدول الحاضنة:
بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي و التمرد.

طار هدى (طالبة دكتوراه)
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر
أ.**د. مسيح الدين تاسعديت**
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر

ملخص:

تعتبر مجموعات التوارق من أهم المجموعات الاثنية التي تنتشر في منطقة الساحل الصحراوي ويتوزعون عبر خمسة دول هي ليبيا، الجزائر، مالي، النيجر وبوركينافاسو. ويكاد التوارق يحتكرون معرفة طرق الصحراء التي تتنقل عبرها قوافل التجارة وقطعان المواشي، بحكم حياة البدو و الترحال التي يقوم عليها نمط معيشتهم دون الاكتراث بالحدود بين هذه الدول. وتختص المجموعات التارقية بهيكلة اجتماعية وخصائص ثقافية وسياسية كانت غالبا سببا في الحيلولة دون اندماجها ضمن نسق الدولة الوطنية والاقتصاد المعاصر. فمنذ استقلال الدول الحاضنة للتوارق وعلاقتهم بالأنظمة المتعاقبة فيها غير مستقرة خاصة في كل من مالي والنيجر التي غالبا ما كانت مسرحا لموجهات مسلحة ودامية بين القوات الحكومية من جهة والمتمردين التوارق من جهة أخرى اكتست غالبا الطابع الاثني. في حين، لم تشهد كل من الجزائر وليبيا مثل هذه الاصطدامات. ويعكف المقال على محاولة إبراز وتفسير أسباب اختلاف وضعية التوارق وعلاقاتهم وتفاعلاتهم ضمن أنساق الدول الوطنية التي ينتمون إليها.

الكلمات المفتاحية: التوارق، الجزائر، مالي، النيجر، التمرد، الاندماج.

Synthèse :

Les touaregs comptent parmi les groupes ethniques les plus importants dans la zone sahélo saharien. Ils sont répartis à travers cinq pays: la Libye, l'Algérie, le Mali, le Niger et le Burkina Faso. En raison de leur mode de vie nomade basé sur la transhumance, les Touaregs monopolisent quasiment la connaissance des routes et des voies du désert qu'ils traversent avec leurs convoient de commerce et de troupeaux de bétail, sans égard aux frontières internationaux. La société touarègue se caractérise par une structuration sociale, culturelle et politique qui ont souvent empêché leur intégration au sein et de l'Etat Nation et de l'économie moderne. En effet, depuis l'indépendance de ces pays, l'instabilité a marqué les relations des touaregs avec les régimes successifs, en particulier au Mali et au Niger, qui ont souvent été le théâtre des affrontements armées et sanglantes entre les forces étatiques et les rebelles touaregs, tandis que l'Algérie et la Libye ont été épargnées de telles collisions. Cet tente de mettre en exergue les raisons expliquant les différentes situations des Touaregs, ainsi que leurs relations et interactions au sein des systèmes des États nationaux auxquels ils appartiennent.

Mots clés : Touaregs, Algérie, Mali, Niger rebellions, intégrations.

Abstract :

Tuaregs are among the most important ethnic groups in the Sahelo Saharan zone. They are spread across five countries: Libya, Algeria, Mali, Niger and Burkina Faso. Because of their nomadic way of life based on transhumance, the Tuaregs almost monopolize the knowledge of the roads and desert lanes which they cross with their convents of trade and herds of cattle, regardless of international borders. The Tuareg society is characterized by a social, cultural and political structuration that often prevented their integration within the Nation State and the modern economy.

Indeed, since the independence of these countries, instability has marked Tuareg relations with successive regimes, particularly in Mali and Niger, which have often been the scene of armed and bloody clashes between state forces and Tuareg rebels, while Algeria and Libya were spared from such collisions. This article attempt to highlight the reasons explaining the different situations of the Tuaregs, as well as their relations and interactions within the systems of the national states to which they belong.

Key words: Tuareg, Algeria, Mali, Niger rebellions, integrations.

مقدمة:

التوارق أو الطوارق أو الرجال الزرق أو الرجال الملثمون أو ملوك الصحراء، كلها تسميات درجت في دراسات وكتابات الباحثين ممن اهتموا بقضية التوارق من مؤرخين وعلماء انتربولوجيا وجغرافيين وعلماء سياسة واجتماع، وأطلقوه على أكبر القبائل الذين يستوطنون الصحراء الإفريقية في المنطقة التي تمتد عبر خمسة دول هي ليبيا، الجزائر، مالي، النيجر وبوركينافاسو. ولقد احتفظ هذا الموطن الذي يعبر عنه حاليا "بمجال التوارق" بنفس الحدود الطبيعية من الامادورو الجزائري شمالا إلى صحراء الفزان الليبية شرقا، ويصطدم هذا المجال الواسع للترحال بصحراء مطلقة تمتد من الشمال الغربي مابين موريتانيا والجزائر.

وتكاد تحتكر مجموعات التوارق معرفة طرق الصحراء بحكم حياة الترحال التي يقوم عليها نمط معيشتهم وتنقلهم دون الاكتراث بالحدود بين الدول. ويختصون بثقافة اجتماعية وسياسية ونظام حكم متميزين ولطالما عرف عنهم الشراسة في القتال وكثرة الحروب بينهم.

يرى بعض المؤرخين أن عدد التوارق ليس معروف بالضبط[1]. ويرجع هذا الغموض بخصوص تعدادهم إلى فشل الإدارات الجهوية في احصائهم وغياب إرادة من طرف بعض الدول في ابراز عدد التوارق لديها، فهناك إحصائيات تشير إلى أن عددهم يناهز مليون أو مليون ونصف نسمة ويتوزعون كالتالي: 400 ألف في مالي، 750 ألف في النيجر و50 ألف في ليبيا، 35 ألف في بوركينافاسو و25 ألف في الجزائر[2].وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عددهم يتراوح بين مليون وثلاثة ملايين نسمة يتواجد 50 % في النيجر و 35 % في مالي و 10 % في بوركينافاسو و3 % في الجزائر و 2 % في ليبيا[3]. ويشكل التوارق أغلبية السكان في شمال مالي وشمال غرب النيجر والجنوب الصحراوي للجزائر[4].

وتختص المجموعات التارقية بهيكلة اجتماعية وخصائص ثقافية وسياسية كانت غالبا سببا في الحيلولة دون انسجامها ضمن نسق الدولة الوطنية والاقتصاد المعاصر. اذ تتميز مجتمعاتهم بوجود فوارق طبقية متباينة ومتمايزة[5] أما نظام الحكم فيضم الهياكل التالية: السلطان (الأمنوقال) ، شيخ القبيلة (الآمغار)، الإمام[6] . و ينتظم التوارق في خمس كونفدراليات يطلقون عليها "كال" وهي في حد ذاتها تنقسم الى عدة قبائل[7]:

1. كونفدرالية الاهاقار: بالجزائر بمدينتي تامنراست وجانت، ويضم قبائل كال غلا (Rela) تاجيهي (Tadjehe)، كال ملال (Mellel) ، كال تيتوك (Taitouk)، كال ايمراد (Imrad).
2. كونفدرالية كال الاجيير (Kel Ajjer): التوارق بين الجزائر وليبيا: وتضم قبائل كال امنان (Imenan)، كال اوراغن (Oraghen)، كال امنغاستن (Imanghasten)، كال ادنانارن (Idnanaren)، كال ايفوراس الشمال (Ivoras du nord)،
3. كونفدرالية كال ايير (Aiir)، وهم توارق النيجر: وتضم القبائل التالية: كال فراون (Ferounane)، كال فدك (Fedk)، كال اغدالن (Igdalan).

4. كونفدرالية كال أدرار الايفوغاس (Adrar Ifoghas) وتعرف بكال أضَاغ، وكذلك يعرفون بـــ كاَلْ آدْرَار، وأقل شيوعاً بـــ كال إيفوغاس ويقطنون جبال أدرار الايفوغاس في مالي وتضم بعض من كال ايولمندن (Ioulliminden) و كال أفلا، كال تاغليت، كال إسوك، كال أوزين، كال إيفيرجوميسين، كال إيريياكين.
5. كونفدرالية كال ايولمندن (Ioulliminden)، وهم توارق بين مالي والنيجر وتضم القبائل التالية: كال دينيك (Dinnik)، كال غارس (Garess)، توارق نهر النيجر (Touareg du Fleuve).

ولقد تاثر المجتمع التارقي بالاستعمار الفرنسي، وبعدها باستقلال الدول الوطنية في سنوات الستينات، تأثيرا بالغا حيث قلبت تركيبته ونظامه وانساق الإنتاج لديه رأسا على عقب. كما عانى التوارق بشدة من آثار الجفاف والازمات البيئية التي اجتاحت المنطقة سنوات السبعينات والتي أهلكت المواشي وتسببت في مجاعة في شمال مالي والنيجر، ومنذ استقلال الدول الحاضنة للتوارق وعلاقتهم بالأنظمة المتعاقبة غير مستقرة خاصة في كل من مالي والنيجر، التي غالبا ما كانت مسرحا لموجهات مسلحة ودامية. ويعالج هذا المقال علاقة التوارق بالدول الوطنية محاولة للكشف عن أسباب تباين وضعياتهم من دولة إلى أخرى **فكيف تطورت علاقة مجموعات التوارق بالدول الوطنية التي تحتضن هذه المجموعات؟ هل أثرت السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول على وضعية ومكانة التوارق ؟** وتتطلب الإجابة عن هذا التساؤل تتبع تطور علاقاتها بالدول الحاضنة منذ استقلالها ففي الوقت الذي نجح فيه توارق الجزائر وليبيا في الانسجام ضمن المجتمع لا تنفك المواجهة بين السلطات المالية والمجموعات التارقية تتكرر باستمرار مطالبة بالانفصال، في حين تتأرجح علاقة توارق النيجر بين المواجهة تارة والتفاوض لتحقيق مكاسب اجتماعية وسياسية تارة اخرى.

1. تطور علاقة التوارق بالدولة الجزائرية:

تطورت علاقة التوارق بالدولة الجزائرية بتطور السياسة التي انتهجتها السلطات الجزائرية ازاء مجموعات التوارق خاصة اتجاه كال الاهاقار الذين يتواجدون في الإقليم الجزائري، يتكون التوارق الجزائريون من ثلاث مجموعات تقطن الإقليم الجزائري وهم توارق اداغ الايفوغاس، الذين ينقسمون بين جنوب الجزائر وشمال مالي، توارق الاجيير على الحدود مع ليبيا، توارق الاهاقار، الذين يقطنون سلسلة جبال الهقار بالجنوب الجزائري. ولقد فرض التقسيم الحدودي للصحراء من طرف الجيش الفرنسي بقي مقر الزعامة التقليدية لتوارق كال الاداغ في الجزء التابع لدولة مالي[8]. الى جانب مجموعات أخرى وقبائل أخرى غرار : كال اهانت (Kel Ahent)، ايكان نتاوسيت (Iklan tawsit)، ايساكامارن (Isaqqamaren)[9]. أما توارق الاجيير (Ajjer)، فلقد انقسمت بين الحدود الجزائرية والحدود الليبية، ولكن خصوصية كال الاجيير مقارنة بكال الاداغ أن الزعامة التقليدية انقسمت إلى فرعين واحدة في الجزائر والأخرى في ليبيا وهذا للتكيف مع الوضعية الجديدة التي فرضتها الحدود السياسية[10].

أما كال الاهاقار، الذي يقع مركزه في مدينة تامنراست في سلسلة جبال الهقار الجزائرية فيتواجد كليته في الإقليم الجزائري بعكس كال أداغ الايفوغاس وكال الاجيير. ومع ذلك فلكال الاهاقار تقاليد عريقة وعلاقات تبادل متعددة الأشكال مع توارق كال اداغ الايفوغاس وتوارق الاجيير، ولقد مرت علاقة التوارق الجزائريين بدولتهم عدة محطات ويمكن نميز المراحل التالية:

1.1. سياسة الدولة الجزائرية اتجاه التوارق الجزائريين غداة الاستقلال:

مع استقلال الجزائر لم يكن للقادة والمسؤولين السياسيين الجزائرين الذين كانوا من شمال البلاد معرفة عن عالم التوارق ولم يكونوا يفرقون بين توارق الجزائر والتوارق التابعين لبلدان أخرى كمالي والنيجر و لم تختلف ممارساتهم عن الفرنسيين الذين سبقوهم حيث استعاروا منهم أساليب التسيير[11]. و منذ سنة 1965 ، تغيرت السياسة الجزائرية تجاه التوارق الجزائريين واتجاه توارق مالي الذين وجدوا في الجزائر ملجأ لهم بعد أزمات الجفاف التي ضربت شمال مالي

والمشاكل السياسية التي دفعتهم لمغادرة بلادهم نحو الجزائر كما تغيرت السياسة الجزائرية تجاه التوارق الجزائريين ويمكن تلخيص هذه السياسة فيما يلي:

- **العمل على تحضر وتمدن البدو الرحل:**

على هذا الصعيد، تم إعلان الخطوط العريضة لسياسة إدارة الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني المتمثل في اجبارية التعليم لكل اطفال الجزائر ادراكا منها أن وضع اليد على أطفال التوارق من خلال التعليم بالمدارس يعني بالضرورة وضع اليد على الترحال،و تثبيت الرحل لجعلهم يستفيدون من خدمات الإدارة والمرافق العمومية لتسهيل اندماجهم.

ولقد ادى تنامي وتطور مدينة تامنراست الى تراجع النمط القديم لحياة الرحل وتزايد التعمير الذي تطور مع التوسع الحضري في المناطق الصحراوية الخالية التي أخذت تتراجع باستمرار. ففي سنة 1981 كانت دائرة تامنراست تعد 23245 ساكن دون تعداد السكان الرحل وتبرز الإحصائيات الحالية تبرز التنامي المستمر للسكان ففي سنة 1998 وصل عدد السكان إلى 139353 نسمة مستقرة في المدن ومراكز حضرية مع 14953 نسمة رحل ، أما إحصائيات 2009 بلدية تامنراست تحصي حوالي 95400 نسمة منهم 727 رحل من بين 200802 نسمة . ووفق احصائيات سنة 2012، يبلغ عدد سكان ولاية تامنراست 209.324 نسمة وتبلغ نسبة التمدرس في الاقسام الابتدائية 39% ويبلغ مستوى التعمير 70 %[12]

- **المحافظة على مؤسسة الآمانوقال:**

كان أول إجراء تقوم به الإدارة الجزائرية اتجاه التوارق منذ أول يوم من الاستقلال هو الإبقاء على مؤسسة الامانوقال وتعيين باي اغ اخاموخ كنائب رئيس في أول برلمان للبلاد[13] . وبعد وفاة الامانوقال باي أغ اخاموخ سنة 1975 تم استبداله بالحاج موسى، وهو نصف شقيق للباي اغ اخاموخ من جهة الاب وكانت والدته من الايفوغاس وهي مجموعة من التوارق ليس منحدرة من سلالة الملكة تينهينان. وبالتالي لم يكن ، حسب أعراف وتقاليد كال الاهقار، يتمتع بالحق في الزعامة ولكنه حظي بدعم الإدارة الجزائرية لاستخلاف أخيه اخاموخ ، وهنا تسببت الإدارة الجزائرية في أحداث انزلاق في نمط الاستخلاف التقليدي لدى التوارق الذي يعتمد النسب الامومي ليحيد نحو نمط الاستخلاف الابوي الذي يتوافق أكثر مع تعاليم الإسلام[14]. وتماما مثل اخيه ، لعب الحاج موسى دورا هاما بصفته وسيطا بين الإدارة وقبائل التوارق[15].

2.1. سياسة الدولة الجزائرية اتجاه التوارق الجزائريين بعد اعتماد التعددية الحزبية:

في المرحلة من 1989 والتي ميزها دستور جديد للجزائر اقر التعددية السياسية وتلاه الاعتراف بالتعددية الثقافية التي برزت في دستور 1996 عبر الشعار "وحدة وطنية في إطار التنوع الثقافي" ، قامت مختلف الأحزاب السياسية بإدراج هذا المبدأ في برامجها. فبتكريس التعددية الحزبية في الجزائر تم اختيار الامانوقال الحاج موسى، كعضو مجلس الأمة من طرف مختلف رؤساء الجمهورية الذين توالوا على رئاسة الجزائر إلى غاية 2018[16].

كما فرض الاعتراف بالتعددية الثقافية وهو ما ترجمته ديباجة دستور 28 نوفمبر 1996 التي جعلت من اللغة الامازيغية أساسا للهوية الوطنية إلى جانب العروبة والإسلام، وتترجم هذا الاعتراف من خلال إنشاء المجلس الأعلى للغة الامازيغية بموجب مرسوم رئاسي سنة 1995 وهي هيئة ملحقة برئاسة الجمهورية الجزائرية مكلفة بتعميم تدريس اللغة الامازيغية ضمن النظام التعليمي و ضمن وسائل الاعلام والاتصال ولقد خصصت مقاعد لتمثيل مختلف الفئات البربرية وخصص مقعدان ضمنها للتوارق. وتم ادراج تعليم لغة التامشاق كاحدى اللغات الامازيغية في بعض الأقسام التربوية وذلك على غرار لغات محلية اخرى وخصص تعليم لغة التامشاق في تامنراست وجانت ابتداء من الدخول

المدرسي 1995 و 1996. وفي إطار برنامج فتح الاذاعات الجهوية المحلية، تم فتح إذاعة تامنرست واليزي واللتان كانتا تقدمان برامج باللغة التارقية منذ سنة 1995[17].

3.1. سياسة الدولة الجزائرية اتجاه التوارق الجزائريين خلال الأزمة السياسية في التسعينات:

لعل أهم فترة في العلاقات بين الدولة الجزائرية والتوارق كانت اثر اندلاع أحداث العنف التي قادها حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ سنة 1990 ومع تقلد محمد بوضياف منصب رئاسة الجمهورية الجزائرية، وهو احد ابرز قيادي الحركة الوطنية الجزائرية اذ قام باستقبال زعيمي اهم مجموعتي توارق الجزائر رسميا وهم كال الاهاقار وكال الاجيير وهما اخموخ حاج موسى وغومة ابراهيم ، وذلك للحصول على دعمها للحركة التي انشاها وهي التجمع الشعبي الوطني لارساء النظام ضد المعارضة الاسلامية ، وبمناسبة هذا اللقاء الذي عرف تغطية اعلامية واسعة ظهر لاول مرة في الصحافة لفظ الامانوقال لوصف هاذين الزعيمين التارقيين، وتم استعمال هذه الصفة كذلك في عهد الرئيس اليامين زروال مابين 1992 و 1998 من خلال منحهم ختما رطبا يحمل اسم "امانوقال توارق اجيير" و "امانوقال توارق الاهاقار"، تحت طابع رئاسة الجمهورية. و تجدر الاشارة الى ان الجنوب الجزائري لم يشهد احداث عنف خلال العشرية الدموية التي عاشتها الجزائر مابين 1990 و.1999

4.1. سياسة الدولة الجزائرية اتجاه التوارق الجزائريين بعد نهاية أزمة التسعينات:

في عهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة احتفظ كلا من الامانوقال بالختمين. وعند انتخاب الامانوقال "ادبار احمد" من خلال اعتماد النسب الامومي وفقا لتقاليد التوارق بعد وفاة الامانوقال الحاج موسى، حيث اجتمعت قبائل التوارق سنة 2006 في تامنراست لانتخاب امانوقال الاهاقار، وتم اختيار ادبار احمد بحسب القواعد التقليدية، فهو من اصول الملكة تينهنان المجموعة النبيلة التي طالما كانت تزود القبائل التارقية بزعماء الكونفدراليات وفقا للعدات التارقية[18]. وبذلك أصبح الامانوقال الجديد ادبار احمد يتمتع بالحق في الزعامة بحسب التقاليد المعمول بها.

ولكن انتخاب الامانوقال الجديد حسب النموذج التقليدي اثار جدلا على المستوى المحلي من طرف المجموعات الناطقة باللغة العربية فهؤلاء كانوا يفضلون نمط الاستخلاف عن طريق النسب الابوي الذي يتلاءم مع الاسلام[19]. وهنا كان على الدولة ان تتدخل متمثلة في شخص الرئيس الجمهورية الذي قام بتعيين ابن الحاج موسى الامانوقال الراحل محمد اغ حاج موسى ومرشح مؤيدي الاستخلاف وفقا للنسب الأبوي عضوا بمجلس الامة ضمن الثلث الرئاسي وهو ما سمح بتهدئة الاوضاع، وهذا يصور لنا كذلك المقاربة التي تبنتها الادارة الجزائرية من خلال ادراج تحويلات ضمن البنية السوسيو سياسية للتوارق بصورة مرنة ناعمة[20].

وفي سنة 2005 تم تخصيص حيز ساعي لمدة ساعتين في القناة الاذاعية الوطنية يوميا للبرامج الناطقة بلغة التامشاق ومنذ 2010 تم تخصيص قناة متخصصة للغة الامازيغية تتضمن برامج بكافة اللغات بما فيها التامشاق.[21] وهكذا اصبحت الثقافة التارقية كغيرها من المكونات الثقافية الامازيغية الاخرى تعتبر احد ابعاد الهوية الامازيغية للبلاد وأصبحت مسالة ترقيتها تندرج ضمن اعادة الاعتبار للهوية الوطنية الجزائرية.

كما نسجل محطة اخرى هامة في علاقة الدولة الجزائرية بالتوارق من خلال رفض الامانوقال محمد الحاج موسى اثر تعيينه في مجلس الامة الجزائري للنداء الذي اطلقة الرئيس الليبي معمر القدافي الى قبائل الصحراء لكي ينتظموا في وحدة واحدة مشتركة شهر افريل 2006 في تومبوكتو بمالي. وهو موقف يتلاءم مع موقف الجزائر الرسمي والمتمثل في رفض التدخل في شؤونها الخاصة[22].

و في افريل 2011 قام الرئيس بوتفليقة بتدشين المشروع الضخم لتزويد ولاية تامنراست بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من عين صالح حيث قدرت تكاليف للمشروع بـــ 3 ملايير دولار، وبعكس الاهتمام الذي توليه الدولة بتطوير مناطق التوارق في سياق سياسي وامني صعب يميزه حضور تنظيمات ارهابية شمال مالي وبروز حركات انفصالية

تارقية خاصة مع الاوضاع التي تشهدها ليبيا. الا أن الدولة الجزائرية نجحت الى حد بعيد في الابقاء على التوارق الجزائريين بعيدا عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي افرزتها الظروف الطبيعية على غرار اشقائهم في النيجر ومالي وهذا بتكلفة الاستثمارات العمومية[23].

ومع ذلك واجهت الدولة الجزائرية صعوبة في ابقاء التوارق بعيدا عن التيارات السياسية والدينية التي تتخلل منطقة الساحل والتقلبات التي تشهدها فقد تنامى لديهم الشعور بالعزلة داخل عمقهم الجغرافي في الساحل وشعورهم بالتهديد في هويتهم الثقافية بفعل حركات الهجرة القوية الداخلية والخارجية. قرر كال الاهقار المبادرة للتموضع وسط اللعبة السياسية المحلية والوطنية و الجهوية التي تواجههم كمجموعة متميزة بذاتها، ومن هذا المنطلق يمكننا تفسير الموقف الذي اتخذه التوارق ازاء الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012 حيث قرر امانوقال كال الاهاقار في 19 مارس 2012 خلال اجتماع مع اعيان ورؤساء قبائل بتامنراست عدم الترشح الانتخابات البرلمانية وإحداث قطيعة مع التقليد المعمول به منذ الاستقلال والقاضي بجعل الامانوقال ممثلا عن سكان كال اهاقار على المستوى المجلس الشعبي الوطني وتم توجيه مراسلة الى السلطات الجزائرية لابلاغها بهذا القرار[24] . وبهذه المبادرة من الامانوقال للانسحاب من الحياة الحزبية سمحت بفتح اللعبة السياسية امام شباب كال الاهاقار الذين كانوا مترددين الى هذا التاريخ في ولوج عالم السياسة خشية كسر الوحدة والانسجام داخل كونفدراليتهم في حال ترشحهم في قوائم منافسة للحزب السياسي الذي تسانده مؤسسة الامانوقال. ولقد كان ذلك لصالح مترشح من قائمة تحالف الاحزاب الاسلامية (التحالف الاخضر) والذي تم استقباله في 6 ماي 2012 من طرف الامانوقال الذي قدم دعمه له[25].

5.1. موقف التوارق الجزائريين من الازمة في مالي سنة 2012:

اثر الانقلاب في مالي وإعلان قيام دولة الازواد، أكد توارق الجزائر التفافهم حول الحكومة الجزائرية، حيث صرح أعيان توارق الاهاقار أن توارق الأهقار يقومون بتنسيق أمني مع مختلف الجهات الأمنية عبر الحدود من خلال إيصال أي معلومات مهمة من شأنها المساس بالاستقرار الأمني للجزائر، وان موقف التوارق الجزائريين هو موقف الدولة الجزائرية، حيث صرح امانوقال تامنرست أحمد إيدابير: "توارق شمال مالي إخوتنا و بنو عمومتنا و لكن مالي دولة قائمة بحد ذاتها كما ان الجزائر دولة بذاتها و أنا كأمنوقال للتوارق جميعهم لا أتمنى الشر لأحد منهم و لا أريد أن يصاب أي مسلم بأذى، و أترك الخوض في موضوع شؤون توارق شمال مالي لمختصين و المعنيين في دولتي الجزائر لأنهم أدرى بأمور في الموضوع مني و لدي رئيس جمهورية ووزير خارجية يقومان بدورهما في المسألة و حين يطلبان مني التدخل للمساعدة في أمر معين سأفعل لكنهما حتى الآن لم يطلبا تدخلي"[26]، كما اشار أن التوارق في شمال مالي تم التلاعب بهم من طرف قوى أجنبية لها غاياتها في منطقة الساحل[27] .

وتسجل الانتخابات في الجزائر في كل مرة نسبة مشاركة كبيرة من طرف سكان الجنوب وحتى الرحل منهم ويرجع هذا إلى المشاريع التنموية التي تقدر بالملايير الدينارات من طرف الدولة الجزائرية على مستوى مدن الجنوب والتي حولت مدينة تامنراست بالجنوب الجزائري الى قطب جهوي جاذب، فبعد المركز الجامعي ، وأنابيب نقل المياه الصالحة للشرب انطلاقا من مدينة عين صالح الى مدينة تامنراست على مسافة 700 كم، فلقد تم شق عشرات من الطرقات الجديدة بالإضافة إلى الأحياء السكنية الاجتماعية ، تطور مدينة تامنراست منطقة صناعية تضم أكثر من أربعين مؤسسة في مدخل المدينة الشمالي كما ان هناك مشروع لتوسعه مطار المدينة ويعول سكان الجنوب على الحضور العسكري للقوات الجزائرية على الحدود لتعزيز حماية المنطقة الجنوبية[28].

2. علاقة التوارق الليبين بالدولة الليبية:

حتى سنة 1886 كان الاجيير موحدا بزعامة امانوقال واحد ولكن مع احتلال فرنسا للجنوب الجزائري وجزء من الاجيير ووضعية الحرب التي نتجت عنها انقسمت زعامة التوارق الليبين الى ثلاث مجموعات سياسية وهي:

اوباري (Oubari)، غات (Ghat)، تاراغا (Taraga). ولقد تضاعفت هذه الانقسامات بعد احتلال ايطاليا لليبيا سنة 1930 حيث شجعت هذه الاخيرة على الانقسامات والتفكيك الذي استمر حتى بعد استقلال ليبيا في 1951 وإقامة الملكية الفدرالية بزعامة محمد إدريس السنوسي [29].

1.2. سياسة الدولة الليبية اتجاه التوارق الليبيين بعد استقلال ليبيا في 1951 وتحت حكم الملك ادريس الاول:

بعد استقلال ليبيا في 1951 تم تعيين الخسيني اغ بوبكر امانوقال الاجيير من قبيلة امغار الايراغن (Uraghen) حاكما على مدينة غاث الا انه رفض بعد ذلك الاحالة على التقاعد ذلك انه اعتبر نفسه امانوقال الاجيير وليس موظفا[30].

2.2. سياسة الدولة الليبية اتجاه التوارق الليبيين خلال حكم القدافي:

نجح التوارق الليبين الذين لم يتعرضوا للنظام الثوري للعقيد معمر القدافي بعد توليه الحكم في 1969 في الابقاء على مكانتهم المميزة التي كانوا يتمتعون بها في عهد الملك إدريس الأول ضمن مؤسسات الدولة حتى ان التنظيم الذي جاءت به الثورة الخضراء لم يلغ مناصب الزعماء التقليدين التوارق الذين استمروا في الاستفادة من سلطة معنوية كبيرة داخل قبائلهم. وفي 2005 ، تحضيرا لمشروعه لاتحاد قبائل الصحراء الكبرى طلب القدافي من قبائل التوارق في ليبيا إعادة الاعتبار للسلطة التقليدية وانتخاب زعمائهم التقليدين ودعا قبائل بلاده بما فيها التوارق لايجاد صلات القرابة فيما بينهم. وبالرغم من ان هذا المشروع وجد صدى له داخل بعض المجموعات خاصة المجموعات الضعيفة فان الاغلبية لم تنضم له. وعلى خلاف بقية المجموعات البربرية الأخرى في ليبيا فان التوارق الذين لم تكن لديهم مطالب لا إقليمية ولا ثقافية كان مرخص لهم الحديث بالتمشاق حتى في الشارع أكثر كما تم الترخيص لهم منذ 2006 إطلاق أسماء عامية على أطفالهم في حين كان استعمال الأسماء الأخرى غير العربية ممنوعا قبل ذلك[31].

3.2. سياسة الدولة الليبية اتجاه التوارق الليبيين بعد سقوط نظام القدافي:

بسقوط نظام القذافي طرحت تساؤلات بخصوص مصير توارق ليبيا ومن بقي من التوارق فيها خاصة العسكريين منهم. فلقد كانت هناك أعداد معتبرة منهم تعيش في الجنوب الليبي وبعضهم يحمل الجنسية الليبية. بل منهم من كانوا مجندين في الجيش الليبي وكانوا يحملون السلاح. ولقد ورد في مذكرة سرية حلل فيها دبلوماسي غربي في طرابلس الوضع الليبي "الجنود ذوي الأصول التارقية الذين ما يزالون يعيشون في ليبيا هم قنبلة مؤقتة. فقد تزوجوا بليبيات وباتوا بمثابة ليبيين. فأطفالهم ليبيون وبعضهم على نقيض ما يشاع مصرون على البقاء في ليبيا وعلى استعداد لحمل السلاح في وجه من يسعى لطردهم منها"[32] .وتذهب بعض المصادر الأمنية إلى أن هناك من التوارق من ساعد القذافي على التخفي والتنقل قبل القاء القبض عليه في الصحراء الليبية[33].

ومن بين التوارق من سارعوا إلى التخلي عن الزعيم الليبي لدى نشوب النزاع وأعلنوا الولاء للمجلس الوطني الانتقالي. ومن بين هؤلاء القنصل الليبي السابق في مالي موسى كوني. ولقد حاول أن يكون أحد الناطقين باسم المجموعة التارقية لدى المجلس الوطني الانتقالي. لكنه لم يفلح في مسعاه لحد الساعة. فالسلطات الليبية الجديدة تتعامل بحذر شديد مع التوارق الذين اشتهروا في وقت من الأوقات بالولاء التام للقذافي[34].

3. علاقة التوارق النيجيريين بالدولة النيجيرية:

تقطن مجموعة كبيرة من التوارق في سفح أزواغ (Azawagh) الذي يمتد من جنوب غرب الأبير النيجيري إلى الشمال الشرقي من الحوض الجاف لنهر النيجر وهو امتداد لمنطقة الازواد بمالي. وكذلك في المنطقة الممتدة من جبال الابير الى غاية الجنوب الغربي للنيجر والحدود الليبية. ويتوزع التوارق في منطقة اغادس وتاهوا وجبال الأبير وتضم القبائل التالية: كال فراون (Ferounane)، كال فدك (Fedk)، كال اغدالن (Igdalan)، كال دينغ (Deneg) في الشرق وكال الأترام (Atram) ، كال القورمة (Gorma) وكال غراس (Gueress) وتوارق دامارغو (Damergo) [35]

1.3. سياسة الدولة النيجيرية اتجاه مواطنيها التوارق غداة الاستقلال: 1961-1970:

وضعت النيجر تحت الوصاية الفرنسية منذ 1958 الى غاية استقلالها التام عن فرنسا سنة 1961 ، ولم ينتج استقلال النيجر اصطدامات لان التوارق فضلوا الرضوخ إلى السلطات الجديدة بعد ان باءت محاولات التوارق في الحصول على دولتهم بالفشل حيث توجه التوارق برسالة الى أعيان النيجر والى ما أطلقوا عليه "جلالة السيد رئيس الجمهورية الفرنسية"، في رسالة مفتوحة جاء فيها : "لنا الشرف أن نعلن اليكم للمرة الثانية عن رغبتنا في أن نبقى فرنسيين مسلمين بالمحافظة على وضعيتنا الخاصة ونطلب ان نكون مستقليين سياسيا وإداريا في اقرب وقت ممكن عن السودان الفرنسي وذلك لنندمج في بلادنا النيجر في الصحراء الفرنسية التي ننتمي اليها تاريخيا واثنيا"[36]. كما نجد رسالة التماس أخرى حررها زعيم توارق الايير "بما أنكم تغادرون بلاد التوارق فإننا نرغب أن نقوم بتسيير أنفسنا بأنفسنا" ولقد أدت هتين الرسالتين إلى سجن أهم زعيمين لعدة سنوات من طرف سلطات مدينة نيامي[37] .

ولقد انتهجت بعد استقلالها النظام الاشتراكي برئاسة حماني ديوري، الذي يقوم حزبه السياسي على أسس اثنيه من الصونغاي والجرمة و احتدم التطاحن القبلي والعسكري قام بعدها الرئيس النيجيري بمحاولة إصلاح الوضعية من خلال تشكيل فريق حكومي يضم أطياف اثنية مختلفة من البلاد وذلك قصد دعم وحدة البلاد. ولقد انضم لهذا الفريق اثنين من التوارق من الجنوب وكان أحدهم مكلف بالشؤون الصحراوية والرحل ولكن وزنهم ووسائلهم لم تكن أنذاك كافية لامتصاص عدم الرضا الذي كان في وسط التوارق[38].

2.3. سياسة الدولة النيجيرية اتجاه مواطنيها التوارق خلال انتفاضة توارق النيجر الأولى 1970-1980:

عصفت بالنيجر سنة 1973، أزمة جفاف ومجاعة شديدة ما جعل المجهودات التنموية المبذولة لا قيمة لها رغم الدعم والمساعدات المقدمة من طرف الدول، زيادة على ذلك الإقصاء السياسي والتهميش والقمع حيث كانت منطقة الشمال تحت إدارة عسكرية، هذا ما أجبر السكان على الهجرة إلى الجزائر وليبيا بالخصوص، وأمام كل هذه الضغوط والمضايقات رد التوارق برفع السلاح. ولقد كانت الاحتقانات الأولى بداية من سنة 1969، عندما استجاب توارق النيجر لخطابات القدافي الذي طالب بضم شمال شرق النيجر.

ومارست الحكومة الاعتقالات اتجاه أعضاء المعارضة وقادت حملات مكثفة ضد من وصفتهم بالفاسدين، الأمر الذي أدى إلى قيام انقلاب عسكري بقيادة رئيس الحكومة العقيد ساني كونتشيه سنة 1974 . كما شهد النيجر موجة جفاف أخرى بداية الثمانينات وتزامنت مع انخفاض أسعار اليورانيوم عالميا مما أدى الى انخفاض الدخل الوطني وتفاقم المديونية ما اضطر الحكومة النيجيرية إلى القيام بخصخصة جزئية للشركات العمومية [39] . وخلف كونتشيه في الحكم رئيس حكومته العقيد علي سايبو مابين 1987 و1990، الذي أعلن قيام الجمهورية الثانية في النيجر وقام بتحرير العديد من القوانين خاصة السياسية، وتبنى نظام حكم معتدل أحادي الحزب في محاولة منه للسيطرة على المقاليد السياسة للدولة. ومع ذلك واصلت المعارضة احتجاجاتها مطالبة بإقامة نظام حكم ديموقراطي تعددي وفي ظل عدم الاستقرار اندلعت الحركة التمردية التارقية الثانية في النيجر[40].

.3.3. سياسة الدولة النيجيرية اتجاه مواطنيها التوارق خلال انتفاضة توارق النيجر الثانية مابين 1990 و 1998 :

كان هجوم 7 ماي 1990 الذي استهدف تشين تابارادن هذه المدينة تضم جزءا من 18 ألف تارقي الذين كانوا لاجئين في الجزائر وليبيا، نقطة اندلاع الحركة التمردية في النيجر، ذلك ان الجيش النيجيري في تدخله ارتكب اعتداءات ضد المدنيين مخلفا عدة ضحايا المدينة وقامت بعدة اعتقالات وبحسب السلطات الرسمية فقد تم قتل 300 شخص على الأقل[41]. وكانت هذه الأحداث كافية لتدهور العلاقات بين السلطات السياسية والإدارية والتوارق. ويروي القائد التارقي مانو دياك ما يلي: " بعد ساعات من المناوشات جاء العسكريون بقوة مدعمين برشاشات اوتوماتيكية ولقد هاجموا المدينة ثم جاء المظليون وتم القضاء على المخيمات البدويين ولقد كانت أسوء الأيام في تاريخ التوارق

المعاصر حيث تم دفن الناس إحياء وتم حرقهم إحياء وتقطيعهم إلى أجزاء وان كانت السلطات تقدر عدد الضحايا 70 قتيلا فان المنظمات الدولية أحصت ما يقارب 600 قتيل أما التوارق فيتحدثون عن أكثر من ألف قتيل"[42]

وأمام هذه الأوضاع قررت الحكومة النيجيرية عقد مؤتمر وطني حول الوضعية (1991 - 1992)، شارك فيه التوارق، وكان من شانه ان يفتح المجال أمام مناقشات مثيرة للاهتمام على غرار أن العديد من حملات الاعتقال والانتهاكات قد تمت دون الحصول على موافقة من القادة العسكريين، غير انه وعندما شارف المؤتمر الوطني على الانتهاء كانت نتائجه غير متوقعة اذ لم يتم محاكمة الجنود الذين ارتكبوا الجرائم الفضيعة ولم يتخذ اي اجراء ضدهم[43]. وبعد أن يئس التوارق من استجابة فعلية لمطالبهم ، قاموا بإنشاء جبهة تحرير الايير والأزواغ بقيادة غيسا اغ بولا ، واندلعت من جديد أعمال العنف في 1991 و قاد التوارق حربا غير تناظرية وصولا إلى الحدود النيجيرية المالية في الشمال، نجحوا من خلالها في التحصل على الأسلحة والأسرى والمؤونة ولم يكن هدفهم السيطرة على إقليم ما أو تحقيق انتصارات عسكرية بقدر ما كان الهدف خلق حالة من عدم الامن والاستقرار في المسارات التجارية التقليدية والتسبب في وقف النشاط السياحي والمساس بمعنويات القوات المسلحة النيجيرية والضغط على الحكومة لإجبارها على التفاوض [44]، ومن جانبها سعت السلطات النيجيرية إلى إيجاد دعم وتأييد من طرف السكان المجاورين للتوارق لكسب تأييدهم ضد هذا "العدو المشترك" ، وأصبحت النيجر على حافة الحرب الاهلية[45].

وأمام المخاطر التي كانت تحدق باحتياطها من اليورانيوم، اقترحت فرنسا وساطتها لقيادة المفاوضات في باريس ولقد استدعت الجزائر نفسها لهذه المفاوضات[46]. وقام المتمردون بطلب نفس المطالب التي طالب بها نظرائهم الماليون وهي إخلاء شمال البلاد من الجيش ومنح استقلالية للشمال وترقية مكانة التوارق في الوظائف العمومية واعتماد اجراءات لتنمية الشمال[47].

في فيفري 1994، نظمت الحكومة النيجرية محادثات جديدة مع جميع فصائل التوارق بوساطة فرنسا والبلدان التي استقبلت النازحين من التوارق على غرار بوركينافاسو والجزائر. ونظرا لأهمية تقديم جبهة موحدة للمفاوضات أسس اطارات التوارق "تنسيقية المقاومة المسلحة" . ولقد وقعت التنسيقية اتفاقات واغادغو الاولى في أكتوبر 1994 ثم الاتفاقات النهائية لواغادوغو في 15 أفريل 1995 ، وتمخض عنه إصدار العفو عن المتمردين التوارق، وتجريد حوالي 8 ألاف مقاتل من السلاح أغلبيتهم من التوارق واعادة ادماج 6 الاف منهم في القطاع العمومي، كما نص على اعتماد تنظيم اقليمي جديد، واقرار برنامج اعانات استعجالي، ودعم التنمية المحلية، ضمان أن تبقى مناجم اليورانيوم من ملكية الدولة، تشجيع السياحة في المنطقة واعادة 20 ألف لاجئ [48]. وماعدا ارسال مراقبين عسكريين الى الشمال وادماج المقاتلين القدامى في القوات المسلحة ومع ذلك فان بقية بنود هذا الاتفاق لم تتجسد في أرض الواقع[49].

سنة 1996 حدث انقلاب عسكري قاده العقيد باري ماياسارا ابراهيم ولقد سيطر على مقاليد الحكم وشرع في تطبيق الاتفاقيات وذلك بالرجوع الى ممثلي حركات التمرد التارقية المتواجدين في الحكومة ولقد حرص على اشراك 17 منظمة تارقية متمردة ومع ذلك لم يرجع الامن والاستقرار الى النيجر الى غاية 1998 حيث وضع المتمردون اسلحتهم وتم تعيين بعض الشخصيات التارقية ضمن الحكومة. وهكذا انتهت حركة التمرد التارقية بالنيجر، حيث تم إحصاء أقل من ألف قتيل من بين مدنيين وعسكريين[50].

4.3. سياسة الدولة النيجيرية اتجاه مواطنيها التوارق خلال انتفاضة توارق النيجر مابين 2000 و 2009:

مابين 2000 و 2009 وبفعل العدوى المتأتية من مالي، سئمت المجموعات التارقية النيجيرية بدورها بفعل التماطل في تطبيق الاجراءات التي نصت عليها اتفاقيات السلام خاصة منها ادماج المتمردين السابقين في صفوف القوات المسلحة النيجيرية وتقاسم السلطة في اطار التحول والانتقال نحو اللامركزية في الشمال. فقام بعض الضباط بمغادرة الجيش النيجيري وأعلنوا تمردهم من جديد بقيادة حركة النيجيريين من اجل العدالة، التي ترأسها اغالي ألامبو،

وتمكنت الحركة النيجيرية من اجل العدالة من السيطرة لاول مرة على مواقع اكتشاف تابع لشركة اريفا الفرنسية (AREVA) كما استهدفت مصالح صينية من خلال اختطاف مسؤولي مؤسسة التنقيب عن اليورانيوم في اين غالو، وطالبت بمغادرة كل الشركات الاجنبية للمنطقة[51]. وفي مرحلة ثانية طالب المتمردون بتطبيق فعلي لاتفاقيات السلام الموقعة في 1995 بما فيها تطبيق اللامركزية وتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية خاصة التوزيع العادل لعائدات اليورانيوم، مع تخصيص 50% من مداخيل الشركة لاستغلال اليورانيوم لمشاريع تنموية في المنطقة، و التمثيل على مستوى الإدارة العسكرية[52]. وهنا تبرز أهم خاصية من خصائص حركة التمرد التارقية في النيجر انها كانت دائما تضع في اولوياتها الاعتبارات الاجتماعية وليست الاثنية .

ولمدة سنتين توالت فترات العنف وفترات الهدوء وادى عدم الاستقرار الى كارثة انسانية خطيرة في الشمال مع لجوء 10 الاف شخص وتعطل الاقتصاد الوطني الذي كان قائما على الزراعة والسياحة ، و أدت هذه الوضعية بالحكومة النيجيرية الى البدء في الحوار مع المتمردين وانطلق ذلك رسميا سنة 2009 في سرتا الليبية وبقيادة من الرئيس الليبي معمر القدافي، واتفق الجانبان على اتفاق ولكن دون توقيع اي وثيقة رسمية و قبلت الحركة النيجيرية من اجل العدالة على وضع السلاح من جهة أخرى أعلن الرئيس النيجيري العفو ورفع حالة الطوارئ في الشمال [53].

5.3. سياسة الدولة النيجيرية اتجاه مواطنيها التوارق تزامنا مع الحركة التمردية لتوارق مالي 2012:

لطالما كان للحركات التمردية التارقية في مالي صدى لدى توارق النيجر، لكن كما استاثرت مالي بانتفاضة التوارق الاولى سنة 1963، كذلك حدث سنة 2012، اذ لم يتحرك الناشطون التوارق النيجيريون أسوة بأشقائهم في مالي وهذا راجع للأسباب التالية:

- سياسة اللامركزية المنتهجة من طرف الدولة النيجيرية: قام الرئيس مامادو ايسوفو بجعل قضية التوارق أولوية وعمل جاهدا على فرض السلام في شمال البلاد من خلال لقاءات السلام التي تم تنظيمها من طرف السلطات في سنة 2012 في مدن أرليت وتشين تابارادان وديفا وخلال كل منها كان تم إعلان مخططات تنموية لهذه المناطق. كما تم اعتماد نسق إدماجي سمح لأغلب قادة الحركة التمردية بشغل مناصب إدارية وسياسية حيث مثلا: تم تعيين بريجي رافيني، وهو من توارق إيفروان وزيرا أولا. كما تم تعيين رغيسا اغ بولا، وهو شخصية جمهورية في الحركة التمردية مستشارا للرئيس ايسوفو، أما أغالي ألامبو فتم تعيينه مستشارا لرئيس الجمعية الوطنية. وكان الهدف هو الاعتماد على هؤلاء الشخصيات لفرض السلام في الشمال. وبالرغم من نقائصها فلقد سمحت سياسة اللامركزية المنتهجة من طرف الحكومة النيجيرية من خلال التنازل لصالح المتمردين بإشراك السكان تسيير شؤون مناطقهم ولقد استحدث هذا الإصلاح تنظيما إداريا جديدا منذ 2004، وأصبح للبلديات والجهات ميزانيتها الخاصة، التي كانت تسيرها المجالس المنتخبة المحلية، وبالتالي تمكن التوارق من اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية المحلية[54].

- السياسة التنموية والاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة النيجيرية: الوضع الإقتصادي للنيجر كان يتحسن باستمرار بفعل تزايد الإيرادات التي تنتج عن إستغلال اليورانيوم حيث تضاعف سعر اليورانيوم الذي تدفعه شركة أريفا بثلاث مرات مابين 2004 و 2011، بالموازاة مع ذلك تزايد الإنتاج شركة أريفا مع إستغلال منجم جديد من طرف شركة صينية. كما أن قانون المناجم لسنة 2007 م، أقر منح 15 % من الإيرادات المنجمية للمناطق المعنية باستغلال الموارد الأولية، وهو ما أتاح لمناطق التوارق الاستفادة من نسب من الإيرادات[55].

- رفض القبلية و الاثنية في النيجر : بخلاف توارق مالي المتمركزين في الشمال، ينتشر توارق النيجر في جميع أنحاء البلاد وهو عامل ساعد على النزعة الوحدوية الصريحة . حيث أن توارق النيجر غير مقيدين في منطقة واحدة ولذلك لا يمكن أن يكون هناك مطالب انفصالية كما في مالي. كما كان لحركات تمرد التوارق في التسعينيات تأثيرات مختلفة جداً :فالتمرد في مالي حرض التوارق ضد المجتمعات الأخرى وأدى إلى تعقيد جهود التوصل إلى السلام [56] .

كما أن الاثنيات والعرقيات المكونة للمجتمع النيجيري متوزعة وغير متمركزة كنظيرتها في مالي ويضاف الى هذا تاريخ القمع الذي واجهت به الدولة المالية الحركة التمردية التارقية الأولى سنة 1963 والتي رسمت الذاكرة الجماعية لدى التوارق وبقيت تغذي وتلهم الانتفاضات التي تلتها[57]

- **محدودية نشاط الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة:** بالنسبة للنيجر فإن أهم عنصر مثير للقلق يتعلق بتواجد مواطنين نيجيريين التحقوا بصفوف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وبصفوف حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، والذين تعلموا منهم استعمال الأسلحة، ومع ذلك فان تأثير الإسلاميين يبقى محدودا في النيجر، فايديولوجية التطرف لم تكن محل تأييد من طرف السكان، إلا أن الخوف من تشكيل خلايا إسلاموية نيجيرية ظل قائما، ذلك أنه كان من الصعب ضمان تبني التوارق الشباب العائدين من ليبيا لذات الموقف.

من جهة أخرى فإن عدم لجوء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب إلى النيجر لعب دورا كبيرا إذ أن هذا التنظيم الإرهابي كان له تاثير في زعزعة إستقرار مالي ، بالرغم من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب قام بعمليات احتجاز الرهائن من أجل الحصول على أموال الفدية في سبتمبر 2010 م، على مستوى الموقع المنجمي لشركة اريفا الفرنسية في أرليت ثم في جانفي 2011 في نيامي، أين تم اختطاف شابين ولكن لقيا حتفهما عندما حاول الجيش الفرنسي تحريرهما على الحدود المالية ، إذن فالنيجر كان يمثل بالنسبة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، منطقة تموين بالرهائن وليس مكان لاحتجازهم.

كما أن الاتجار بالمخدرات لم يتخذ اتساعا كبيرا في النيجر كما في مالي، حتى وإن كان إقليمه طريقا لعبور الكوكايين التي تأتي من أقصى الشمال الشرقي لمالي لتصل إلى ليبيا، كما يشارك بعض التوارق النيجر في تمريرها ، وبهذا فإن أجهزة الدولة النيجيرية لم تتورط كثيرا في تجارة المخدرات والفساد مثل الدولة المالية.

- **المصالح الاقتصادية الفرنسية:** لفرنسا مصالح اقتصادية هامة في النيجر عكس ما هو في مالي ، فمناجم أرليت توفر 30% من اليورانيوم الذي تحتاجه فرنسا وقد يصل إلى 50% مع إفتتاح منجم جديد في ايمورارن من طرف اريفا في 2017 ، فموقعي إيمورارن وأرليت تعتبر إستراتيجية بالنسبة لباريس، التي أرسلت بعد إختطاف الرهائن في عين أمناس بالجزائر قوات خاصة لتأمين الحدود مع الجيش النيجيري[58]. فاستغلال اليورانيوم من طرف فرنسا والصين ، شكل بالنسبة للنيجر" قوة ردع" للإرهابيين خشية رد فعل عسكري مباشر من فرنسا.

4. علاقة التوارق الماليين بالدولة المالية:

يتموقع توارق مالي في الصحراء المالية ويتمركزون في السلسلة الجبلية المعروفة باسم أدرار الايفوغاس المحاذية للحدود النيجرية والجزائرية وصولا الى الحدود الموريتانية وتشكل المنطقتين معا مايعرف باقليم الازواد. و يشكل أزواد نحو 66% من مساحة مالي ويشمل أزواد على ست مدن رئيسية هي: غاو، وتنبكتو، وكيدال، ومنكا، غوسي وغوندام. ويقطن المنطقة كونفدرالية كال أدرار وكال الايفوغاس كما تضم كال أفلا، كال تاغليت، كال إسوك (السوق)، كال أوزين، كال إيفيرجوميسين، كال إيريياكين وغيرهم[59].

1.4. سياسة الدولة المالية اتجاه مواطنيها التوارق غداة الاستقلال: انتفاضة توارق مالي الأولى 1960:

غداة استقلال مالي وجد التوارق أنفسهم مقسمين على طول الحدود الدولية للدول الإفريقية الجديدة وهو ما حدا بهم للتفكير في إمكانيـــة بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولة مالي، وهو مادفع بـــ" محمد الطاهر" الذي أعتبر زعيم التوارق الإستقلاليين سنة 1959، بالمطالبـــة بالإستقلال، حيث قاد أول تمرد سنة 1959 في منطقة "أدرار الايفوغاس" ضد الحكومة المركزية التي يرأسها " ماديبو كايتا" الـــذي تبنى النظام الاشتراكي مع القضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية[60].

ولقد مارست الدولة المالية ضغطا متناميا على الشمال في محاولة التصدي للمساعي الانفصالية لتاكييد سيطرتها على كامل الاقليم، ولقد أصدرت الحكومة اوامر لردع الاحتجاجات الجهوية من خلال الترخيص بالوضع رهن الحبس دون قرار قضائي كل شخص هدد ام مس بالامن والنظام العام، واحتفظت السلطات المالية بنفس نمط التسيير السكان الذي اعتمدته فرنسا في المنطقة الشمالية وهنا شعر التوارق بانهم تحت سيطرة استعمار ثاني كمـــا طالبت من سلطات البلدان المجاورة بتسليم القادة اللاجئين وحوكمو بالإعدام في باماكو كما مارست الحكومة المالية سياسة العقاب الجماعي، بمهاجمة المنتجعات وتسميم الأبار، وقتل الماشية أو مصـــادرتها [61].

فالسياسة الاشتراكية التنموية المنتهجة من طرف النظام المالي انذاك اعطت الأولوية للزراعة التي كانت المصدر الرئيسي للثروة للسكان المستقرين في الجنوب، الذين كانوا انذاك في السلطة، على حساب تربية الحيوانات التي كان يمارسها التوارق ولقد نصت التشريعات على الزامية التجمعات والانتضام في شكل تعاونيات و احتكار الدولة للتجارة الخارجية[62]. وتم اخماد هذه الحركة التمردية في 1964 بعد عدة معارك ومواجهات بين الطرفين. وتؤكد جميع الدراسات التاريخية أن ردود الفعل العسكرية من طرف السلطات المالية كانت مبالغ فيها مقارنة بالطلقات النارية الضعيفة والمتفرقة الصادرة عن المتمردين[63].

و بالإضافة إلى موجات الهجرة نحو البلدان المجاورة ، غذت هذه الأزمة الكره والحقد حيث تحولت سنة 1963 التي أطلق عليها التوارق سنة "الرفاهية" الى سنة "القتال" أو "سنة الهجرة" ولم تتسامح السلطات المالية مع المتمردين التوارق بالرغم من هزيمتهم حيث صرح الرئيس المالي نهاية سنة 1963 خلال زيارة الى شمال البلاد " اني أدعو المتمردين التوارق إلى العودة ومتابعة حياتهم العادية ومن يمتنع عن تلبية هذه الدعوة لن تكون لهم فرصة ثانية للعيش بعدها، ستكون هناك عقوبة واحدة ضدهم وهي الإعدام"[64]. كما رسمت هوة كبيرة بين المتنازعين وأصبح للدولة المالية تخوف كبير اتجاه التوارق وأصبحوا منبوذين في بلادهم و ساهم هذا الشعور في بلورة المشروع السياسي للحركة التمردية الثانية والتي كانت تقوم على الانتقام من الجيش المالي بعد هزيمة 1964.

2.4. سياسة الدولة المالية اتجاه مواطنيها التوارق خلال موجة الجفاف مابين 1973- 1986:

وبانتهاء التمرد الأول للتوارق بهزيمتهم العنيفة أقيمت إدارة عسكرية في الشمال لمنع أي محاولة للتمرد. كما اثر الجفاف والقحط الذي ضرب مخيمات التوارق مابين 1973 و 1974 ثم في 1984-1986، عندما أصبحت المراعي لا توفر ما يكفي لمعيشة المواشي، فنزح التوارق الرحل من شمال مالي وشمال النيجر بكثافة نحو البلدان المجاورة، وأخيرا كسر نظام الإنتاج الرعوي الذي تسبب في فقدان السكان البدو لجزء كبير من قطعانهم، ولقد فشل العديد منهم في محاولة الاندماج في حياة المدينة ما دفع بهم إلى التشرد. ولقد أدى اختلاس وتحويل المساعدات الدولية من طرف البامبارا على رأس سلطة باماكو من زيادة حدة الأزمة ومن استياء التوارق[65].

وقد منح دستور الجمهورية الثانية، الذي اعتمد في عام 1974، بتكريسه للتمثيل السياسي لهذه الفئة وتوسع ذلك عام 1993 مع اعتماد قانون اللامركزية[66]. وكان من شان التطورات المؤسساتية ان تمنح للتوارق سبل لولوج الحياة السياسة في مالي ذلك ان من شأن التطورات المؤسسية أن تمنحهم صوتا في الحياة سياسة مالي. ولكن بالرغم من هذه الفرص وان تميزت بمحدوديتها فهي لم تستغل جيدا واحيانا لم تستغل على الاطلاق. كما ان المشاركة الانتخابية كانت ضعيفة جدا وكان المنتخبون المحليون غالبا من الاعيان والزعماء القبائل التقليدين وهو ماعزز النزوح و المنفى و التهميش لدى التوارق.

3.4. سياسة الدولة المالية اتجاه مواطنيها التوارق خلال انتفاضة توارق مالي الثانية: ما بين 1990 و 1996:

بدعم من السلطات الليبية أسس التوارق الحركة الشعبية لتحرير أزواد في عام 1987 م[67] واعتبرتهم السلطات المالية التي تراس حكومة مالي موسى تراوري عناصر ازعاج وعدم استقرار في خدمة القدافي كما كانت السلطات المالية تشكك في نوايا القوة الاستعمارية القديمة في تحريض المتمردين التوارق لاغراض انفصالية[68].

في 1990، اندلعت المواجهات و انتهجت القوات الحكومية من جديد التكتيك الذي استعملته في سنة 1963 من خلال عزل المتمردين عن قواعدهم بترعيب وإرهاب السكان وأصدرت وزارة الدفاع اوامر " يطلب منكم الإبادة بصرامة قصوى" كما قامت السلطات بفرض حظر تجول وتسميم الآبار ومهاجمة المخيمات بالرشاشات وقتل المواشي وقتل حوالي 500 مدني خلال سنة 1990 [69]. ولكن هذه المرة كانت المواجهات تتم أمام مرأى المجموعة الدولية ولقد أدانت المنظمات الحقوقية المذابح التي ارتكبها الجيش المالي ضد المدنيين.

انعقد في سبتمبر 1990 اجتماع غير رسمي في مدينة تامنراست الجزائرية، عبر فيه المتمردون رسميا عن مطالبهم والمتمثلة في: نزع السلاح من المنطقة الشمالية، استبدال المتصرفين الإداريين بآخرين منتمين إلى المنطقة، إدماج المقاتلين التابعين للحركة الشعبية لتحرير الازواد في صفوف الجيش المالي، اعتماد التعددية الحزبية. ولقد كانت هذه المطالب بمثابة القاعدة التي تم على أساسها توقيع اتفاقيات تامنراست [70] وتم توقيع الاتفاقية في 6 جانفي 1991 ، حيث كرست وقف إطلاق النار وسحب القوات المالية من منطقتي تمبكتو، وكيدال، والعمل على منح المنطقتين نظام قانوني خاص من خلال استقلالية أكبر في تسيير المحلي ومقابل ذلك تم استبعاد كل المطالب الانفصالية والاستقلالية أو الحكم الفدرالي نظرا لمخالفتها للدستور. وبعد توقيع الاتفاقية وخشية من ردود الأفعال العنيفة من الجنوب امتنعت السلطات المالية عن نشر بنودها و اثر اضراب عام تم وقف الرئيس موسى تراوري من طرف العقيد امادو توماني توري الذي استولى على الحكم في 16 مارس1991 ، وأعلن الغاء اتفاقية تمنراست الموقعة بين الحكومة والثوار بعد شهرين من توقيعها، وأعلن حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد، وأمر الجيش بتطهير الصحراء من التوارق [71] . وعاد التوارق لشن الحرب ضد الجيش مالي، ونظموا أنفسهم في عدة حركات انشقت معظمها من الحركة الأم ، الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وتفاوض العقيد أمادو توماني توري مع الحركات التارقية وتم توقيع الميثاق الوطني في باماكو في 11 افريل 1992 ونص على أن يتخلى المتمردون عن فكرة المطالب الانفصالية ووقف إطلاق النار مقابل حصول إقليم شمال مالي على نظام قانوني خاص واستقلالية محدودة في إدارة شؤونه ويخصص جزء من الميزانية المالية لرفع مستوى معيشة سكان الإقليم، كما يتم دمج عدد من التوارق في الجيش المالي [72].

وفي نهاية سنة 1994 وقع الزعماء المحليون سلسلة من الاتفاقيات السلام لوضع حد لهذه الاحتقانات، أدت إلى احتفالية "شعلة السلام " في تومبكتو في 26 مارس 1996، وبموجبها تخلى الآلاف من المسلحين التوارق عن العمل العسكري ودمج بعضهم في صفوف الجيش المالي، مما أنهى كليا الصراع المسلح . ولقد كانت هذا الحدث نهاية لمرحلة المواجهات التي خلفت 4000 ضحية ووضعية أمنية مهترئة[73].

4.4. سياسة الدولة المالية اتجاه مواطنيها التوارق خلال انتفاضة توارق مالي الثالثة مابين 2000- 2006:

وفي غياب الوسائل المالية والإرادة السياسية فان الميثاق الوطني لم يكن محل تطبيق ولم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق سوى دمج مجموعة قليلة من الثوار في الجيش المالي، لكن سرعان ما هربوا منه بسبب المعاملة السيئة التي تلقوها. ومن جهتها اتهمت الحكومة المالية المسلحين "المندمجين" بعدم صدق نواياهم وبتكرار "تمردهم" ورجوعهم إلى العمل المسلح حاولت الحكومة المالية بقيادة الرئيس "أمادو توماني توري"، حل الأزمة، من خلال الاعتماد على النخب المحلية، والفصائل المسلحة، والميليشيات، على غرار ميليشيات غانداكوي، التي تم انشاؤها من طرف الحكومة

المالية مباشرة بعد اتفاقيات السلام سنة 1991 قصد ترهيب المدنيين من التوارق والمور أصحاب البشرة الفاتحة وكلفتها بالقيام بوظائف الدولة للاحتفاظ بالسيطرة على الشمال، لتوسيع سلطة الدولة في الشمال[74].

وبحلول عام 2000 شهدت المنطقة تدهورا أمنيا متصاعدا، حيث تحولت إلى منطقة مفتوحة لتهريب البشر والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتجارة الأسلحة والمخدرات ، كما وصلت إليها جماعات إسلامية مسلحة توصف بالتشدد من بين المجموعة السلفية للدعوة والجهاد الجزائرية، التي لجأ أفرادها إلى مالي بعد دحرهم من طرف القوات الجزائرية نهاية التسعينات انتظمت لاحقا تحت ما يعرف ب "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي "الذي تناسلت منه أو ألهم تكوين حركات أخرى مشابهة[75].

وكان قادة الحركات التمردية يتصارعون فيما بينهم حول مناصب المسؤولية في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التي منحت للمتمردين بعد اندماجهم في الجيش كما كانوا يتصارعون من اجل رقابة الاتجار بالسجائر و المخدرات التي تمر عبر كيدال. اختارت الدولة المالية التفاوض والحوار مع المتمردين الجدد تحت قيادة الجزائر كوسيط ولقد انتهت الانتفاضة بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين في 4 جويلية 2006 . ويتضمن نص الاتفاق وعودا تضمنها الميثاق الوطني والتي لم تتجسد كما نص على وضع سلاح المقاتلين ودمج جزء منهم في الجيش المالي خاصة في القوات الخاصة التي ستنشئ لضمان الامن شمال مالي وكذا تبني برنامج تنموي لمنطقة شمال مالي وأمام إصرار الجزائرين تخلى التوارق عن مطالب النظام الخاص في منطقة شمال مالي .

5.4. سياسة الدولة المالية اتجاه مواطنيها التوارق خلال انتفاضة توارق مالي الرابعة: 2012:

في أوت 2011، أطلقت حكومة "توري" البرنامج الخاص بالأمن والسلامة والتنمية شمال مالي، في إطار التعاون مع الاتحاد الاوروبي بقيمة 50 مليون يورو ويمتد على 2010 و2011. ويهدف الى تخفيف حالة اللامن ومكافحة الارهاب في شمال مالي من خلال استرجاع التواجد الامني والاداري للدولة المالية في المنطقة الشمالية ، ويشمل دعم الاجهزة الامنية الوطنية من خلال التوظيف، التكوين، التجهيز بالعتاد وتهيئة مقرات جديدة للامن، تعزيز الحكامة المحلية الرشيدة من خلال بناء مقرات للادارات العمومية وتفعيل اجهزة القضاء والمحاسبة ، دعم المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مناصب شغل وتنظيم حملات توعوية حول الامن و نشر ثقافة السلام وذلك في محاولة لاسترجاع حضور الدولة المالية في شمال البلاد[76]. ولكن المحاولة جاءت متواضعة وبعد فوات الأوان. فقد كانت الخطة سيئة التخطيط والتنفيذ، وأدت إلى زيادة إشعال الثورات بين الشمال والجنوب.

نتيجة عدم التزام الحكومة المالية ونقضها لاتفاقية السلام الموقعة بالجزائر عام 2006، وتجاهلها للتنمية الاقتصادية والبشرية وتهميش سكان الشمال، وإعادة هيكلة الوجود العسكري لقواتها في الشمال، و تحويل التمويلات الدولية، التي استلمتها الحكومة لتنمية إقليم الازواد واستغلالها في مشاريع لصالح الجنوب ، تجدد القتال مرة أخرى، تحت لواء الحركة الوطنية لتحرير الازواد (MNLA) التي أعلن عن تأسيسها في 1 نوفمبر 2010 في مدينة تمبكتو، وجاء في البيان التأسيسي: أن الحركة "تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلي الأهداف المشروعة واسترجاع كافة الحقوق التاريخية المغتصبة" لأمة التوارق". وعملت على بناء شبكة معارضة محلية، لحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي[77].

في ظل هذه الظروف بات من الصعب احتواء الخلاف داخلياً في مالي، وجاء الصراع في ليبيا، الذي أطاح بمعمر القذافي، عام 2011، الحافز الذي عجل بتحول الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرد انفصالي، نتيجة عودة المئات من الذين حاربوا في صفوف قوات القذافي الأفريقية، حيث غادر ليبيا حوالي 4000 مسلح توجه القليل منهم الى النيجر اين تمكنت السلطات النيجيرية من نزع سلاحهم. أما الأغلبية منهم ففضلوا التوجه نحو شمال مالي[78]. كما يضاف إلى هذا ازدهار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها وتنامي نشاط تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية في المنطقة ، ففي منتصف

سنة 2012 كان شمال مالي تحت سيطرة أنصار الدين والحركتين الجهاديتين: تنظيم القاعدة بالمغرب الاسلامي والحركة من اجل التوحيد والجهاد في غرب افريقيا.

من جهة اخرى، استغل المتمردون التوارق أحداث الانقلاب في باماكو في 22 مارس 2012 ، وتحالفت الحركة الوطنية لتحرير الازواد مع حركة أنصار الدين وسيطرت على منطقة كيدال وغاو وتومبوكتو وفي 6 أفريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية في بيان نُشر على شبكة الإنترنت قيام دولة الازواد بالرغم من انها لم تحظى باي اعتراف او تاييد دولي، وكان هذا سببا في التدخل العسكري الفرنسي في مالي جانفي 2013 بترخيص من الأمم المتحدة (قرار 2085) من خلال عملية سرفال، التي حظيت بموافقة قادة الدول الإفريقية لإعادة سيادة الدولة المالية على كافة اقليمها.

6.4. مشروع المصالحة الوطنية في مالي:

تعتزم السلطات المالية الإستلهام من التجربة الجزائرية بتبني قانون المصالحة الوطنية. إذ أعلن الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كايتا نهاية سنة 2017، في خطاب له يدعو إلى مصالحة وطنية في البلاد على الطريقة الجزائرية وهذا لمواجهة الوضع الأمني غير مستقر في شمال مالي، وإعادة ترتيب الأوضاع بالعودة إلى اتفاق السلم والمصالحة الممضى في الجزائر سنة 2015. حيث ستقترح الحكومة المالية قانون توافق وطني يعفي من الملاحقة القضائية كل أولئك الذين تورطوا في تمرد مسلح عام 2012، شرط ألا تكون أيديهم ملطخة بالدماء، في إشارة إلى الحركات الإرهابية وسيوفر إمكانية إعادة الإدماج لأولئك الذين تركوا أنفسهم ينجرون في التمرد المسلح، لكنهم لم يرتكبوا ما هو غير مقبول ويظهرون توبة صادقة وإذ اعتبر أن ليس هناك حلولا أمنية بحتة[79]. كما سيتضمن مشروع القانون اقرار تعويضات للضحايا المعترف بهم، بالإضافة إلى برنامج إعادة إدماج لكل أولئك الذين سيسلمون أسلحتهم ويلتزمون علنا التخلي عن العنف والعمل على تطبيق اتفاق السلم والمصالحة الموقع في الجزائر في 2015 .

ان إطلاق مشروع المصالحة الوطنية في مالي يجب ان يسبقه فتح حوار وطني شامل بين مختلف الفصائل التارقية وغيرها وان تنفتح له كل القنوات الإعلامية حتى يكون هناك التفاف للشعب المالي بكافة اطيافه حوله وان يكون هناك قبول له قبل إطلاقه حتى لا ينظر اليه مستقبلا بانه اقتراح احادي الطرف من السلطة المركزية وهنا يكمن رهان نجاحه الأول كما ان نجاح هذه المبادرة متوقف على حجم الموارد المالية التي ستكفل تطبيقها، اذ سستنتج عنها تكاليف مالية لتعويض الضحايا، إضافة إلى إطلاق مشاريع استثمارية في شمال مالي وهو ما سيطرح حجم الإعانات التي ستقدمها الجهات المانحة لمالي لتحسين وضعية السوسيواقتصادية لسكان الشمال.

الخاتمة:

ان إقامة دولة وطنية بحسب النموذج اليعقوبي في اطار الدول اليافعة في الساحل يبقى غير متوافق مع الهياكل والبنيات الاجتماعية السياسية للمجتمعات وسكان المنطقة وهو ما ادى الى ظهور النزاعات الداخلية المقوضة لسلطة الدول الوطنية منذ استقلالها. فكل من مالي والنيجر دولتان دخلتا في مسار تكوين الأمة. ولكن التوارق في هذين البلدين لم يتم إشراكهم في مشاريع إنشاء هذه الدول وهو مايفسر جزئيا العلاقات الصعبة بين هذه الدول والتوارق لديها. فأمام تدهور وضعيتهم المعيشية وغياب أدنى مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمهم، شعر التوارق بالتهميش وأنهم ضحية اللاعدالة التي مارستها الأنظمة الحاكمة في كل من مالي والنيجر واعتبروها سياسة نابعة عن سلطات لا تنتمي للتوارق أهدافها تهميشية واقصائية ضدهم.

في ليبيا وفي الجزائر على عكس مالي والنيجر، فان المشاركة الفعلية للتوارق في حرب التحرير الجزائرية سمحت للتوارق بالاندماج ضمن المجتمع الجزائري وفي المؤسسات العمومية للجزائر منذ الاستقلال (المؤسسات التعليمية بدءا بالمدارس ووصولا الى الجامعات، المؤسسات الامنية والعسكرية من جيش وشرطة وغيرها، الوظيف

العمومي بمختلف اسلاكه، المؤسسات السياسية على مختلف المستويات المحلية والمركزية) و الحيلولة دون جعل مشكل التوارق قضية اثنية وانما مسالة اندماج اقتصادي واجتماعي ضمن الدولة الجزائرية المتعددة الثقافات. اما بالنسبة لليبيا وبالنظر الى طبيعة النسق السياسي للتوارق على غرار غيرهم من المجموعات الليبية جعلها تستفيد من مجال تسيير ذاتي فعلي لمناطقهم. أن تحفيز التمازج بين السكان من خلال خلق شروط الاختلاط والتقاطعات يؤدي تدريجيا إلى محو الأحكام المسبقة ، الكره والحذر المتبادل ، والأفكار المغلطة التوارق إذن سينصهرون في الأمة النيجيرية والمالية كما انصهروا تقريبا في ضمن الأمة الجزائرية.

---

[1] Anne SAINT GIRONS, Les rébellions touarègues, Ibis Press, Paris, 2009, (186), p 35 .

[2] حسين بوقارة، مشكل الاقلية التارقية وانعكاسها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، (ص ص 23-32) ، ص 25

[3]Patrice GOURDIN, Touaregs du Mali : Des hommes bleus dans une zone grise, Diploweb, URL :https://www.diploweb.com/Touaregs-du-Mali-Des-hommes-bleus.html, consulté le 24 juin 2018.

[4] Patrice GOURDIN,op.cit.

[5] Issyad Ag KATO, Les ressources culturelles du peuple touaregs face aux défis du développement, Niger, op.cit, p 30.

[6] Helene CLAUDOT-HAWAD, Le politique dans l'Histoire touarègue, Les Cahiers de l'IREMAM, AixenProvence, 1993 , (153p), p 44.

[7] André BOURGEOT, Les sociétés touarègues, Nomadisme, identité, résistances, Paris, 1995, Karthala, (p 146), p91.

[8] Rachid BELLIL et Dida BADI, Évolution de la relation entre Kel Ahaggar et Kel Adagh In : Le politique dans l'histoire touarègue, Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 1993, p 77.

[9] Hélène CLAUDOT-HAWAD, Nomadisme chez les Touaregs. Encyclopédie Berbère, Aix-en-Provence, 2012, p 21.

[10] Dida BADI, Les Touaregs algériens et l'Etat central, Dynamiques Internationales, ISSN Numéro 7 octobre 2007, p5

[11] Rachid AKTOUF, Monographie de l'Ahagar, document ronéo, 1971, Cité par Rachid Bellil, Approche du processus de changement social en Ahaggar (1962-1975). Mémoire de DEA en sociologie, Faculté de lettres et des sciences humaines, Université d'Alger, 1976.

[12] Ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales, Algérie, le niveau de développement économique et social des wilayas, Cartes et Indicateurs, 2012.

[13] أول برلمان للجزائر كان في 20 سبتمبر 1962

[14] André BOURGEOT, Le Lion et la Gazelle : Etat et Touareg, Politique africaine, no 34,CNRS, Paris, 1989, p 11.

[15] Dida BADI, Les Touaregs algériens et l'Etat central, op.cit.

[16] وفقا للدساتير الجزائرية منذ سنة 1996، يمثل مجلس الامة الغرفة العليا في البرلمان الجزائري ويتم انتخاب ثلثي اعضائه من بين نواب الغرفة السفلى اما الثلث الباقي فستم تعينه من طرف رئيس الجمهورية من بين الشخصيات السياسية

[17] Dida Badi, Les relations des Touaregs aux Etats : le cas de l'Algérie et de la Libye, Programme :Le Maghreb dans son environnement régional et international, Note de l'Ifri, 2010, p 14.

[18] Dida BADI, Le mythe de fondation des Touareg Ifughas, Cahiers d'études berbères, n°24, Paris, la maison de sciences de l'homme, 2001, p 10.

[19] Ibid p 11.

[20] André BOURGEOT, Le lion et la gazelle : Etats et Touaregs, laboratoire d'anthropologie sociale, CNRS, 2010, p8.

[27] Ibid.

[22] Ibid.

[23] Hélène CLAUDOT-HAWAD, Éperonner le monde, Nomadisme, cosmos et politique chez les Touaregs, Édisud, Aix en Provence, 2011.

[24] Ibid.
[25]Bertrand BADIE et Dominique VIDAL. Puissances d'hier et de demain, L'Etat du Monde 2014, La Découverte, 2013, p44.
[26]يومية الجزائر الجديدة، ليوم 17 جانفي 2013 على الرابط: اطلع عليه يوم 21 جويلية 2018
http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?article12300
[27]يومية الجزائرية الجديدة، حوار مع أمين عقال زعيم طوارق الاهقار، موقف الطوارق مع ما يقرره الرئيس بوتفليقة، الخميس 17 جانفي 2013، على الرابط: اطلع عليه يوم 21 جويلية 2018
http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?Article12300
[28]بوحنية قوي، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا :بين الدبلوماسية والإنكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات،2014
[29] Hélène CLAUDOT-HAWAD, Touaregs: Voix solitaires sous l'horizon confisqué, Collection Ethnies-Documents, Paris, 1996, p 11.
[30] Dida BADI, Les relations des Touaregs aux Etats, Le cas de l'Algérie et de la Libye, op.cit, p 35.
[31] Dida BADI, Les relations des Touaregs aux Etats, Le cas de l'Algérie et de la Libye, op.cit, p41.
[32] محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية CERI، باريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية،DIIS كوبنهاغن ، فيفري 2014.
[33] Abdoulahi ATTAYOUB , La Libye, les Touaregs, l'avenir , Survie Touarègue-TEMOUST , Lyon (France), janvier 2012, p11.
[34] Ibid.
[35] Maman SALEY, Le cas du Niger : les touaregs du passé au futur, Civilisations, N° 43-2, 1996, p29.
[36] Emmanuel GREGOIRE, Touaregs du Niger, Le destin d'un mythe, Paris, Karthala, 1999 rééd. 2010, p60
[37] Ibid.
[38] International crisis Group, Rapport Afrique de Crisis Group, Niger : un autre maillon faible dans le Sahel ? , N°208, Bruxelles, 19 septembre 2013
[39] Gadou ALZOUMA, Identité politique et démocratie: Les trois dimensions de l'ethno nationalisme touareg au Niger et au Mali, in book: Politics and Minorities in Africa, Publisher: Aracne editrice, Editors: Marisa Fois and Alessandr Pess, 2012, p213.
[40]Frédéric DEYCARD, Les rébellions touarègues du Niger : combattants, mobilisation et culture politique, thèse de doctorat, Université des Bordeaux, IEP de Bordeaux. 2012, p 126.
[41] Ibid.
[42]Mano DAYAK, Touareg, la tragédie, Lattès, Paris, 1992, html : https://www.persee.fr/doc/homig_1142-852x_1992_num_1160_1_6084_t1_0056_0000_1, consulté le 13/10/2018.
[43] Colonel Chekou KORE LAWEL, la Rébellion Touareg au Niger : Raisons de persistance et tentatives de solutions, L'Harmattan, Paris, 2010, p218.
[44] Emmanuel GREGOIRE, Niger : un État à forte teneur en uranium. Op.cit, p 47.
[45] Frédéric DEYCARD, op.cit, p 222.
[46] Jacques FREMEAUX, La France et le Sahara, Edition Soteca, 2010, p78
[47] Ibid.
[48] Emmanuel Grégoire, Touaregs du Niger, Le destin d'un mythe, op.cit, p89
[49] Ibid
[50]Chékou KORE LAWEL, op.cit, p217
[51] International crisis Group, op.cit
[52] Hélène CLAUDOT-HAWAD, Éperonner le monde,opcit, p14.
[53]International crisis Group, op.cit.
[54] AMMOUR L.A, BERGHEZAN G, BOUHLEL F, DEYCARD F, GREMONT Ch., ROUPPERT B., TISSERON A, Sahel, éclairer le passé pour mieux dessiner l'avenir. Bruxelles : Ed. GRIP, 2013, (134 p), p 125

[55] Ibid

[56]إيوانجاي مدير الهيئة العليا لتعزيز السلام في النيجر وهو من التوارق، مرجع سابق.

[57] Yvan GUICHAOUA et Mathieu PELLERIN, Crise au Sahel : « Pourquoi le Niger s'en sort mieux que le Mali », op.cit, p 45

[58] André BOURGEOT, Sahara de tous les enjeux, Hérodote, Géopolitique du Sahara, n° 142, Paris, La Découverte, 2011, p33

[59] Pierre BOILLEY, Géopolitique africaine et rébellions touarègues, Approches locales, approches globales (1960-2011), L'Année du Maghreb, VII, 2011, p 11.

[60]Linda GARDELLE, Pasteurs touaregs dans le Sahara malien, Des sociétés nomades et des États, Buchet-Chastel, 2010, p108.

[61] Ibid.

[62] Bernard NANTET, Histoire du Sahara et des Sahariens. Des origines à la fin des grands empires africains, Ibis Press, Paris, 2008.

[63] Hélène CLAUDOT-HAWAD , Les enjeux de la "question touarègue" au Sahel, Mondafrique, Janvier 2014, p21.

[64] Jeune Afrique, n°61 pp9-15 décembre 1963

[65] Jaques BISSON, Mythes et réalités d'un désert convoité : le Sahara, Paris, L'Harmattan, 2003, p 54.

[66] Jaques HUREIKI, Essai sur les origines des Touaregs, Karthala, Paris, 2003, p 54

[67]Ferdaous BOUHLEL et Hardy Yvan GUICHAOUA et Abdoulaye TAMBOURA, Crises touarègues au Niger et au Mali, op.cit, p 57.

[68] André BOURGEOT, La crise malienne : vers une recomposition géopolitique des espaces sahariens, op.cit, p 36.

[69]Ibid.

[70] Mériadec RAFFRAY, op.cit, p 44.

[71] Ibid.

[72] Hélène CLAUDOT-HAWAD, Libérer l'Azawad, La reformulation des luttes politiques touarègues, Studi Magrebini, Università degli studi du Napoli 'L'Orientale', 2017, Emerging Actors in Post-revolutionnary North Africa, p 24.

[73] Ibid.

[74] Monde Afrique, URL : https://mondafrique.com/les-enjeux-de-la-question-touaregue-au-sahel/, consulté le 24 juillet 2018.

[75] Clotilde BARBET, Les rébellions touarègues au Nord-Mali, op.cit

[76] Paix et sécurité, Le Programme Spéciale pour la Paix, la Sécurité et le Développement au Nord du Mali, publication de l'Union Européenne, URL :

http://eeas.europa.eu/archives/delegations/mali/documents/projects/paix_et_securite_fr.pdf, consulté le 24 juin 2018.

[77] موقع الجزيرة نت، الحركة الوطنية لتحرير الازواد ، على الموقع، تم الاطلاع عليه في 2 جويلية 2018.

[78] جزء اخر من الاسلحة الليبية سقط في ايدي تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي التي بدورها اضافت اليه ما تمتلكه من اسلحة على غرار الصواريخ ارض جومن نوع SAM 7 ومدافع من نوع ZU 23

[79]يومية الجزائر، مالي تستلهم "المصالحة الوطنية" على الطريقة الجزائرية، الجزائر، 2 جانفي 2018.